

Distr.: General
23 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٦، يستعرض هذا التقرير الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، ويتضمن التقرير توصيات إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/68/150

190813 190813 13-40472 (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٢٩/٦٦ المتعلق بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في دورتها الثامنة والسبعين. واستجابة لذلك الطلب، يقدم هذا التقرير تقييماً لحالة المرأة الريفية، مبرزاً الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من أجل التصدي للعقبات والتحديات التي تعوق التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، ومن أجل أن تتاح لها إمكانية تحسين حياتها وسبل كسب رزقها. ويتضمن التقرير توصيات إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

٢ - وقد عممت على جميع الدول الأعضاء مذكرة شفوية ونقلت إلى كيانات الأمم المتحدة رسالة يلتمس فيهما منها أن تقدم مساهماتها في إعداد التقرير. ووردت ردود من ٢٠ دولة عضو^(١)، وأدرجت مساهمتها في هذا التقرير.

٣ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢، كررت الدول الأعضاء تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصراً حيوياً في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١٠٩). وركزت الدورة السادسة والخمسون للجنة وضع المرأة، المعقودة في عام ٢٠١٢، على تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي تحقيق التنمية وتذليل التحديات الراهنة. وعلى الرغم من أن مداولات اللجنة لم تؤد إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها، فإنها وجهت الاهتمام الدولي إلى التحديات التي تواجهها المرأة الريفية. وقدم الزخم السياسي الذي ولدته اللجنة حوافز لتسريع التقدم في تنفيذ الأطر القانونية وأطر السياسات التي تفيد المرأة الريفية، كمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانياً - معلومات أساسية

٤ - من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بـ ٢,٤ بليون نسمة عن الرقم الحالي الذي يبلغ ٧,٢ بلايين نسمة تقريباً، ليصبح ٩,٦ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠^(٢). وفي حين أن أقل

(١) وردت المساهمات من إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وباراغواي والبرازيل وبلجيكا وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وتركيا وتونس ورومانيا والسلفادور والسنغال وقبرص وكولومبيا والمكسيك واليونان.

(٢) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ (نيويورك، ٢٠١٣).

من نصف سكان العالم يعيشون حالياً في المناطق الريفية، تشير التقديرات إلى أن مجموع سكان الريف سيصل إلى أقصاه بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ ثم يبدأ بالانخفاض. وستكون هذه الاتجاهات العالمية مدفوعة بالديناميات الناشئة عن نمو سكان الريف في المناطق الأقل نمواً التي تتوي في الوقت الراهن أكثر من ٩٠ في المائة من سكان الريف في العالم. وبينما انخفض باطراد عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية في البلدان المتقدمة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ازداد عدد سكان الريف في المناطق الأقل بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٥٠، ومن المرجح أن يستمر في الازدياد حتى عام ٢٠٢١^(٣). بيد أن هناك فروقا بين منطقة وأخرى. ومن ذلك أن السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي شرق وجنوب آسيا، قد بدأ ينخفض عددهم بالفعل، في حين تشير التوقعات إلى أن أعدادهم ستبدأ بالانخفاض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جنوب ووسط آسيا حوالي عام ٢٠٢٥ وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٤٥^(٤). وبحلول ٢٠٥٠، من المحتمل أن يصبح عدد سكان الريف أقل بـ ٠,٣ بليون نسمة مما هو عليه اليوم، في حين يتوقع أن يصبح عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ٦,٣ بلايين نسمة^(٥).

٥ - وبالرغم من الاتجاه نحو التوسع الحضري، يظل الفقر المدقع ظاهرة ريفية إلى حد كبير. فمن أصل ١,٢ بليون شخص (خمس سكان العالم) لا يتمكنون من تلبية أبسط احتياجاتهم، يعيش حوالي ٨٠٠ مليون شخص، أي أكثر من ٦٥ في المائة، في المناطق الريفية^(٥). ووفقاً لتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، فإن التحدي الذي يطرحه الحد من الفقر يهم أساساً المناطق الريفية في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إذ كان هناك في عام ٢٠٠٨ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤٦ في المائة من سكان الريف يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم مقابل ٣٤ في المائة من سكان المناطق الحضرية فيها. ويعيش ثلاثة أرباع الفقراء في جنوب آسيا في المناطق الريفية، وفي شرق آسيا، تزيد شريحة الفقراء الذين يعيشون في البيئات الريفية تقريبا بخمسة أمثال ما هي عليه في المناطق الحضرية^(٦).

(٣) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١١ (نيويورك، ٢٠١٢).

(٤) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي لعام ٢٠١١ (روما، ٢٠١٠).

(٥) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البوابة الإلكترونية للفقر في المناطق الريفية، www.ruralpovertyportal.org.

(٦) صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٣: الديناميات الريفية الحضرية والأهداف الإنمائية للألفية (واشنطن العاصمة، البنك الدولي ٢٠١٣).

٦ - وقد كان لاستمرار الفقر في المناطق الريفية أثر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في تلك المناطق. ويتضح من أبحاث أجراها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة أن البلدان الأكثر تحضراً حققت قدراً أكبر من النجاح في بلوغ الأهداف مما حققتها البلدان الأقل تحضراً. ويتوقع أن تحقق البلدان التي تتجاوز درجة التحضر فيها ٦٠ في المائة أهدافاً تزيد نسبتها بـ ٥٠ في المائة عما تحققه البلدان التي تساوي درجة التحضر فيها ٤٠ في المائة أو أقل^(٦)، وهو ما يدل على أنه ربما يكون للمناطق الحضرية الاقتصادية دور في زيادة الإنتاجية، حيث إنها تستطيع اجتذاب عدد أكبر من الشركات وإتاحة فرص عمل أفضل كما وكيفا.

٧ - وتشكل المرأة الريفية ربع سكان العالم وتضطلع بدور حاسم في دعم أسرتها المعيشية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل كسب الرزق في الأرياف، وكسب دخل وتحقيق الرفاه العام. وتشكل المرأة الريفية نسبة كبيرة من اليد العاملة الزراعية، وتؤدي معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتمثل عنصراً فاعلاً رئيسياً في الإنتاج الغذائي. وبالرغم من ذلك، تواجه النساء والفتيات الريفيات معوقات هيكلية مستمرة تمنعهن من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والإسهام في تحسين حياتهن، وفي حياة الآخرين من حولهن. ولا تتمكن النساء والفتيات الريفيات من الوصول الكامل إلى الأصول الإنتاجية كالأرض والموارد الطبيعية الأخرى، والمدخلات الزراعية، والائتمان والادخار، والخدمات الإرشادية، والمعلومات والتكنولوجيا، وهو ما يحد بدوره من إمكاناتها كعناصر ذات أداء اقتصادي يتسم بالكفاءة. ولأسباب تعزى إلى قواعد منها ما هو ثقافي وما هو في بعض الأحيان قواعد تشريعية، وإلى ممارسات تمييزية، ومسائل أمنية، تواجه المرأة صعوبات أكثر مما يواجهه الرجل في الوصول إلى الخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، وفرص العمل الكريم، وفي الوصول إلى الأسواق والمؤسسات المحلية والوطنية. وهي الأكثر تضرراً من سوء التغذية والجوع. وتعوق أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر قدرة المرأة الريفية على اغتنام فرص العمل في المزارع وخارجها ومن الفرص المتاحة في سوق العمل في القطاع الزراعي.

٨ - والمرأة الريفية هي صانعة قرار، ومنتجة في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والحراثة وتربية الماشية، وعاملة، ومقاول، ومقدمة خدمات. وهي تقدم مساهمة حيوية في ما يتعلق برفاه الأسر والمجتمعات المحلية، والاقتصادات المحلية والوطنية، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن وضع المرأة في الريف في جميع أنحاء العالم هو في كل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تتوافر بيانات بشأنه، باستثناء حالات قليلة، أسوأ من وضع الرجل

وأسوأ من وضعي الرجل وغيرها من النساء في المناطق الحضرية^(٧). فهذه الأهداف الإنمائية للألفية أتاحت الفرصة لقطع التزام غير مسبوق بإيجاد عالم أفضل وأكثر عدلا. بيد أن قياس المنجزات بالاستعانة بمتوسطات وطنية وعالمية قد يجنب أن هناك تقدما أبطأ كثيرا مما تشي به هذه المتوسطات، بل ووجود تفاوتات متزايدة على المستوى دون الوطني وفيما بين فئات معينة من السكان، بما في ذلك بين الرجل والمرأة وبين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق، تمكين المرأة الريفية ليتسنى تعزيز التنمية الزراعية والريفية.

ثالثا - تمكين المرأة في المناطق الريفية

ألف - التدابير الفعالة لتحقيق النمو الزراعي الشامل

٩ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٦٦ إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتحسين أوضاع المرأة الريفية وكفالة إيلاء الاهتمام بصورة منهجية لاحتياجاتها وأولوياتها وإسهاماتها. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان وضع وتنفيذ أدوات السياسة العامة التي تجعل تمكين المرأة الريفية أمرا ممكنا والتي تصدى لأشكال التفاوتات الجنسانية والتمييز الجنساني القائمة في مختلف القطاعات، بما فيها الزراعة، والتنمية الريفية، والحراجه، ومصائد الأسماك، والتجارة، والمالية، والتعليم، والصحة، والبيئة. وبذلك، فلا بد من انتهاج سياسات متسقة ومتكاملة إذا ما أريد للمرأة الريفية أن تتمتع بحقوقها كاملة، وأن تشارك بالإضافة إلى ذلك في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن تضطلع فيها بدور قيادي.

١٠ - والمرأة الريفية لا تمثل فئة متجانسة، فظروفها تختلف باختلاف إمكانية وصولها إلى الأصول الإنتاجية، وإلى القدرات والفرص القائمة في هذا الصدد، ومدى قدرتها على إبلاغ صوتها. وربما تكون هناك احتياجات خاصة لا تزال قائمة كاحتياجات فئات معينة كنساء الشعوب الأصلية، أو الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، أو النساء المشتغلات بالزراعة أو صيد الأسماك أو الرعي، وهي احتياجات تتطلب وجود مؤسسات قادرة على أن تعالج مسألة تنوع هذه الاحتياجات معالجة تدرج ضمن استجابتها لاحتياجات المرأة الريفية وأولوياتها باتباع نهج توضع خصيصا لتلبيتها.

١١ - ومن الضروري دعم مشاركة المرأة الريفية في اتخاذ القرارات على جميع المستويات مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل ليتسنى إنشاء مؤسسات ذات قواعد تمثيلية

(٧) فرقة العمل المعنية بالمرأة الريفية التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، حقائق وأرقام: المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٢).

أوسع نطاقا. وقد تم في حالة المنتدى الإقليمي لمنظمات المزارعين في وسط أفريقيا، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي، تثقيف عدد كبير من قيادات المرأة الريفية وتدريبهن على شغل مواقع في مجالس إدارة التعاونيات على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والقارية.

١٢ - وبغية تحسين مشاركة المرأة الريفية ومراعاة احتياجاتها، يسرت الحكومة الإيطالية، بالتعاون مع معهد الزراعة الخارجية في فلورنسا، إيطاليا، الدعم لبرنامج لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة المتعلقة بالتنمية الريفية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والنمو الأخضر، وكذلك لوضع مجموعة من المعارف وطائفة من الأدوات والمنهجيات لتتسنى على الصعيدين المحلي والوطني زيادة تحقيق التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وفي قدرتها على الإنجاز. وفي السنغال وموزمبيق، شكلت الدروس المستفادة من هذا البرنامج الأساس الذي تم بناء عليه، في إطار برامج التنمية الريفية، اتخاذ مبادرات تجريبية حسنت فيها المؤشرات الجنسانية.

١٣ - فالإقرار بصفة المرأة كمنتجة للأغذية، ومقدمة للرعاية، ومزارعة ذات دخل، إنما يعنى التصدي للقيود التي تحدّ من القدرة الإنتاجية المتمثلة بخاصة في عدم المساواة بين المرأة الرجل في فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية، والخدمات، والمعارف، والائتمان، والأسواق على جميع مستويات اتخاذ القرارات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي. وقد اتفق كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي على الاضطلاع بدور ريادي لتقدم استجابة تشرك عددا أكبر من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما لتهيئة أسباب التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال النهوض بأعمال مشتركة بين هذه المؤسسات. وفي إثيوبيا ورواندا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبيريا ونيبال والنيجر، هناك البرنامج الخمسي المشترك الذي أطلق في عام ٢٠١٢ تحت شعار "تسريع التقدم نحو تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، وهو برنامج يهدف إلى كفالة حقوق المرأة الريفية وسبل كسب رزقها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتمحور البرنامج حول أربع نتائج، وهي: تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للمرأة الريفية، وزيادة دخل المرأة الريفية للحفاظ على سبل كسب رزقها، وتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به المرأة الريفية ومشاركتها في المؤسسات الريفية وفي صياغة القوانين والسياسات والبرامج، والوصول إلى بيئة سياساتية تراعي المنظور الجنساني على نحو أكبر يحقق لها التمكين الاقتصادي. وكان من نتائج هذا البرنامج إقامة جلسات حوار على الصعيد القطري بشأن السياسات العامة أجري بين أصحاب المصلحة المتعددين وتم فيه تناول المسائل التي تواجهها

المرأة الريفية، ووضع برامج مشتركة على الصعيد القطري. وقد تحول هذا البرنامج إلى مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن توحد أداؤها في التصدي لاحتياجات المرأة الريفية وأولوياتها على نحو شامل.

١٤ - ويتطلب تعزيز قدرة المرأة الريفية على الاستفادة من العمل اللائق المدفوع الأجر في المزارع وخارجها تحسين أجور وظروف عمل المرأة في الزراعة، والتعامل مع عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتشجيع المرأة بوصفها مقدمة لخدمات تشمل مجالات غير تقليدية كمجال الأعمال المضطلع بها في إطار مبادرات فرص العمل الخضراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تدريب ملائم يقدم لها لهذا الغرض. وقد تحدثت عدة دول أعضاء في تقاريرها عن مبادرات ترمي إلى تحسين سبل كسب الرزق للمرأة الريفية. ففي البرازيل مثلاً، يجري تنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز المنظمات الإنتاجية للمرأة الريفية من خلال تحسين فرص وصولها إلى الأسواق، واكتساب المهارات الإدارية والمشاركة الاجتماعية والسياسية. وعلاوة على ذلك، أصبحت تخصص للمرأة الريفية حصص دنيا، وذلك من خلال تدابير التمييز الإيجابي من قبيل التدابير الواردة في القانون الوطني للإصلاح الزراعي والتدابير التي يتبعها المعرض الوطني للزراعة الأسرية باشرطه أن تشارك فيه المنظمات النسائية بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

١٥ - ويستلزم تعزيز حصول المرأة الريفية على الخدمات المالية الكافية لتحديد الحلول السياساتية التي يمكن أن تدعم توسيع نطاق إدماج المرأة الريفية في النظام المالي، بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة التي أصبحت تساعد في تذليل الحواجز للوصول إلى قطاعات أخرى من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية لم تكن تصل إلى المصارف في السابق.

١٦ - فالعلوم والتكنولوجيات الابتكارية تطرح حلولاً للعديد من التحديات التي تواجهها المرأة الريفية، حيث إن بإمكان هذه العلوم والتكنولوجيات أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة غلة المحاصيل، والحد من عبء أعمال الرعاية الواقع على المرأة دون مقابل، وهو ما يتسنى تحقيقه بالاستعانة بتكنولوجيات توفر جهودها وترفع نسبة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة. وقد أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإيرتيل أفريقيا، وهي شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية، شراكة من أجل تزويد المزارعات في منطقتي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي بأدوات عملية لتبادل المعلومات من خلال شبكات الهواتف المحمولة. وفي إطار هذه الشراكة، ستقيم شركة إيرتيل أفريقيا نظام معلومات للمزارعين سيمكن المزارعات من الحصول على معلومات آنية عن الطقس، والتغيرات في البيئة السياساتية (من فرض ضرائب وقواعد تنظيمية) وخدمات الدعم المتاحة.

١٧ - وثمة حاجة إلى قاعدة للمعارف تضم بيانات مبوبة حسب نوع الجنس ومؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن الوصول إلى الموارد والأصول ومصادر الدخل والتصرف فيها، والإنتاج الزراعي، واستخدام الوقت، والقيادة والمشاركة، وذلك من أجل تحسين سبل إطلاع صناع السياسات وأصحاب المصلحة المعنيين على المعلومات وتزويدهم بالإرشادات. وتعاونت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، في وضع مؤشر لتحقيق التمكين الزراعي للمرأة. ويمثل المؤشر، الذي جرى تجريبه في البداية في أوغندا وبنغلاديش وغواتيمالا ابتكاراً هاماً في مجاله يهدف إلى زيادة الإلمام بالصلات القائمة بين تمكين المرأة، والأمن الغذائي، والنمو الزراعي والقيام في الوقت ذاته بقياس دور ومدى مشاركة المرأة في القطاع الزراعي في خمسة مجالات، وهي: (أ) القرارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي؛ (ب) الوصول إلى الموارد الإنتاجية ومواقع اتخاذ القرار بشأنها؛ (ج) التصرف في أوجه إنفاق الدخل؛ (د) شغل مناصب قيادية في المجتمع المحلي؛ (هـ) استخدام الوقت.

باء - الوصول إلى الأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى والتصرف فيها

١٨ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٦٦ إلى كفالة مراعاة حقوق المرأة الريفية فيما يتعلق بتوفير فرص متساوية لها، مقارنة بالرجل، للحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات المالية والتصرف فيها ومنحها حقوقاً كاملة ومتساوية في امتلاك الأراضي وغيرها من العقارات واستئجارها، بطرق منها منحها الحق في الميراث على قدم المساواة مع الرجل.

١٩ - فتساوي المرأة مع الرجل في الوصول إلى الأراضي والتصرف فيها ينص عليه القانون الدولي (انظر قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق، المادة ١٤) غير أنه على الصعيد القطري، فإن استمرار السياسات والقوانين والعادات والأعراف التمييزية يمنع المرأة من الوصول إلى الموارد الأساسية والدخل المتأتي من الزراعة وغير ذلك من أوجه استخدام الأراضي، ومن امتلاك هذه الموارد ومصادر الدخل والتصرف فيها. فالمرأة ليست أقل حظاً من الرجل فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي فحسب، بل فإنها كثيراً ما تكون حبيسة ما يسمى الحقوق الثانوية في الأراضي، أي حمل هذه الحقوق من خلال أفراد أسرتها الذكور، وبالتالي تكون عرضة لخطر فقدانها في حالة الطلاق، أو الترميل، أو هجرة أقاربها الذكور، وخاصة في السياقات الريفية التي يكون فيها الوصول إلى الموارد من الأراضي عاملاً أساسياً لكسب الرزق^(٨). وتفيد البيانات العالمية بأن المرأة تتمتع بحقوق ملكية مساوية لحقوق الرجل

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، "Gender and land rights", Economic and Social Perspectives Policy Brief No.

في ١١٥ بلدا، وبحقوق ميراث مساوية لحقوق الرجل في ٩٣ بلدا^(٩). ومع ذلك، لا تزال ثمة تباينات قائمة في جميع المناطق فيما يتعلق بفرص الجنسين في حيازة الأراضي.

٢٠ - فالأرض ربما تمثل بالنسبة للمرأة والرجل من سكان الريف أعظم كسب تمتلكه الأسرة المعيشية يقع عليه عبء الإنتاج ويوفر الغذاء والتغذية ويضمن الحصول على دخل. غير أن مقارنة دولية لبيانات التعداد الزراعي تبين أنه، بسبب مجموعة من القيود القانونية والثقافية القائمة في ما يتعلق بوراثة الأراضي وملكيته واستخدامها، تبلغ نسبة عدد النساء إلى إجمالي عدد مالكي الأراضي أقل من ٢٠ في المائة^(١٠). وتمثل نسبة عدددهن إلى إجمالي عدد أصحاب الأراضي الزراعية في شمال أفريقيا وغرب آسيا أقل من ٥ في المائة في حين يبلغ متوسط نسبة عدددهن إليهم في جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ١٩ و ١٢ و ١٥ في المائة على التوالي^(١١). وبغية المساعدة على معالجة التفاوتات المستمرة المتعلقة بالأراضي، أيدت لجنة الأمن الغذائي العالمي في أيار/مايو ٢٠١٢ رسمياً المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتشمل هذه المبادئ المساواة بين الجنسين بوصفه أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ، وتشدد على أهمية الامتثال له في جميع البرامج والسياسات والمساعدة التقنية لتحسين كل من الإدارة السليمة لحيازة الأراضي والإطار الدولي لحقوق الإنسان.

٢١ - وتوخياً لتزويد المشرعين وصناع السياسات وكذلك منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بإرشادات مفصلة، لحشد تأييدهم اعتماد قوانين وسياسات وبرامج وتنفيذها فعلياً بما يكفل النجاح في تحقيق احترام وحماية وإعمال حقوق المرأة في الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، تعكف هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إعداد دليل معنون "الاستراتيجيات الفعالة لإعمال حقوق المرأة في الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى"، تستمد مادته من اجتماع عقده فريق من الخبراء في عام ٢٠١٢. وقامت منظمة الأغذية والزراعة، بالتشاور مع السلطات الإحصائية الوطنية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات أخرى، بوضع قاعدة بيانات للمسائل الجنسانية والحقوق في الأراضي لتقديم أحدث المعلومات عن كيفية اختلاف الرجل والمرأة في

(٩) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (2011) *Progress of the World's Women 2011-2012: In Pursuit of Justice*.

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة بيانات المسائل الجنسانية والحقوق في الأراضي (Gender and land rights database). متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.fao.org/gender/landrights/en/.

(١١) منظمة الأغذية والزراعة، *The State of Food and Agriculture 2012: Investing in Agriculture for a Better Future* (Rome, 2012).

الحقوق القانونية والحصول على الأراضي. وبالمثل، فإن بعض الدول الأعضاء أجرت دراسات استقصائية ودراسات عادية من أجل تحسين الإلمام بالعنصر الجنساني في معادلي الحصول على الأراضي وحياسة حقوق ملكيتها.

٢٢ - وفي إسبانيا، ومع بدء نفاذ قانون متعلق بالملكية المشتركة للمزارع، أصبح الزوج وزوجته أو الشريك وشريكته شريكين في ملكية أي منتجات متأتية من أنشطة زراعية مشتركة، وهو ما يشكل اعترافاً بالإدارة المشتركة للمزرعة، وفي أي حقوق أو التزامات تنشئ عن ذلك، بما في ذلك تحمل المسؤولية المشتركة عن شؤون تسيير المزرعة وتمثيلها واستغلالها.

٢٣ - وفي طاجيكستان، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام ٢٠٠٣ على تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الإصلاحات الزراعية من خلال تأييدها حقوق المرأة في الأراضي وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية للمرأة الريفية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، اعتمدت حكومة طاجيكستان دون تحفظ التوقيع الذي أدخل على قانون الأراضي، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

٢٤ - وفي ناميبيا، ومن خلال برنامج تقديم الدعم للإصلاح الزراعي، تهدف وزارة الأراضي وإعادة التوطين إلى توزيع الأراضي بشكل عادل مع حماية الحقوق في الأراضي. ويشجع البرنامج على تسجيل الحقوق في الأراضي في المناطق الجماعية ويشمل تدابير محددة لتحسين فرص حصول المرأة على الأراضي، وقدم البرنامج تدريباً لفائدة ٥ ٠٠٠ مزارع. وجرى بالفعل تسجيل حوالي ٦٠ ٠٠٠ سند ملكية لأراضي جماعية، وبذلك أصبح لأصحابها الآن شهادات رسمية بحقوقهم في استخدامها. وتبلغ نسبة الأراضي المسجلة باسم امرأة قرابة ٥٠ في المائة.

٢٥ - وفي أعقاب أزمة الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، شجعت زيادة في الطلب على الأغذية والرغبة في تحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب تزايد الطلب على الوقود الأحفائي و سلع أساسية أخرى، قيام مستثمرين أجانب ومحليين بعمليات شراء للأراضي على نطاق واسع في البلدان النامية. وخلال السنوات العشر الماضية وحدها، تم استئجار ملايين الهكتارات من الأراضي بهذه الطريقة. ولهذا الاتجاه آثار وخيمة على المجتمعات المحلية، ولا سيما المرأة الريفية التي تقل مقارنته بالرجل فرص حيازتها لسند رسمي. بملكيتها لأرض والتي تقل في حالتها عما عليه الأمر بالنسبة للرجل إمكانية الدخول مع السلطات الحكومية أو المستثمرين في مفاوضات ومساومات لعقد صفقات محتملة تؤثر على مجتمعاتهن المحلية ومصادر رزقهن.

٢٦ - وتضطلع المرأة في المناطق الريفية بالمسؤولية الرئيسية عن توريد الماء ومصادر الطاقة إلى أسرهما المعيشية بالمياه والطاقة. وتبين دراسات استقصائية أجريت في ٤٥ بلدا ناميا أن النساء والأطفال يتحملون المسؤولية الرئيسية عن جمع المياه في الغالبية العظمى (٧٦ في المائة) من الأسر المعيشية. ويحد عبء العمل هذا الذي يستغرق وقتا طويلا ويتطلب جهدا كبيرا من إمكاناتهم للتعليم، والعمل اللائق، والمشاركة السياسية، ويدعم انتقال الفقر وانعدام أسباب التمكين من جيل إلى آخر. ففي ١٢ في المائة من الأسر المعيشية، يتحمل الأطفال المسؤولية الرئيسية عن جمع المياه، وثمة احتمال مضاعف لأن تتحمل الفتيات دون سن ١٥ عاما هذه المسؤولية بالمقارنة مع الفتيان من نفس السن^(١٢). ومع ذلك، عادة ما تقصى النساء من عملية اتخاذ القرار بشأن المياه أو إدارة الهياكل الأساسية، وكثيرا ما تسقط الاعتبارات الجنسانية في سياق إدارة المياه. وقد انضمت رسميا هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الآونة الأخيرة إلى عضوية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وحملت إليها معها البعد الجنساني وصوت المرأة ليصبحا حاضرين في مناقشة السياسات المتعلقة بالمياه؛ وبالذعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات الحوكمة وصنع القرار المتصلة بوضع السياسات وتنفيذها ورصدها، وتقديم الخدمات والتمويل في مجال المياه؛ وبالتأثير على الحوار في مجال السياسات من أجل حصول الجميع على المياه في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وبالذعوة إلى جمع وتحليل البيانات ذات الصلة بالموضوع المبوبة حسب نوع الجنس.

٢٧ - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحكومة الهند، ساعدت كلية بيرفوت في الهند نساء من ٢٨ بلدا على اكتساب الخصال القيادية في إيجاد حلول في مجال الطاقة البديلة لقران الريفية النائية، وذلك بتقديم تدريب لفائدتهن على تركيب ألواح الإضاءة الشمسية وتصليحها وصيانتها. وقد مكهن هذا التدريب من تزويد الأسر المعيشية في قران بالكهرباء باستخدام وحدات إضاءة شمسية، ومن تأدية دور رئيسي في صيانة مصادر تكنولوجيا توليد الطاقة الشمسية وتكرار استخدامها في مجتمعاتهن المحلية. وكنتيجة للتدريب الذي قدمته الكلية، بنت النساء حوالي ١٠.٠٠٠ نظام إضاءة شمسية في قرى نائية في مختلف أنحاء العالم، وحالت دون حرق عدة آلاف لتر من الديزل والكبروسين اللذين يتسببان في التلوث داخل المنازل وخارجها ويولدان غازات الدفيئة.

٢٨ - أما الحصول على الخدمات المالية، فهو يعزز التنمية الاقتصادية ويمكنه أن يساهم مساهمة حاسمة في الحد من الفقر في المناطق الريفية. غير أن إمكانية الوصول إلى مرافق

(١٢) منظمة الصحة العالمية/البرنامج المشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي، *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2010 Update* (Geneva, 2010).

الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات المالية، فإنها عادة ما تكون محدودة في هذه المناطق، ويُعزى ذلك أساساً إلى رداءة الهياكل الأساسية، والمخاطر العالية المحتملة، وتششت مواقع الأنشطة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن محدودية القدرات على مستوى العرض والطلب على حد سواء، مثل عدم توفر عدد كافٍ من المنتجات المصنَّمة بما يستجيب خصيصاً للاحتياجات الريفية، إلى جانب الإلمام المحدود بالمسائل المالية، يزيد من قلة الخدمات المالية في المناطق الريفية.

٢٩ - ويعيش العديد من صغار المزارعين في مناطق نائية حيث يكون تقديم الخدمات المالية شبه منعدم وتكون المخاطر المتصلة بالإنتاج عالية جداً. وغالباً ما تكون المرأة أقل قدرة على الحصول على هذه الخدمات بسبب عدد من الظروف والصعوبات، كالقدرة على توفير ضمانات، وهو ما يعزى إلى الممارسات القائمة المتعلقة بملكية الأراضي وحقوق الملكية والممارسات الثقافية التي تركز التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بملكية الأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى.

٣٠ - وقد أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى تشديد شروط تقديم الائتمانات، غير أن منتجات جديدة كثيراً ما تكون وليدة تكنولوجيات جديدة بدأت تصل إلى فئات سكانية كانت تفتقر إليها في السابق، ولا سيما في المناطق الريفية. وساعدت التكنولوجيات الجديدة التي تيسر نظم الدفع الإلكترونية والقيام بالأعمال المصرفية دونما حاجة إلى فتح فروع مصرفية على خفض تكاليف المعاملات وعلى كسر حاجزي المسافة والهياكل الأساسية. وليس نجاح خدمات التحويلات المالية وخدمات القروض الصغيرة باستخدام الهواتف المحمولة، مثل الخدمات النقدية والمالية الإلكترونية بنظام M-PESA في كينيا أو خدمات المدفوعات الصغيرة بنظام GCASH في الفلبين، إلا مثالين على أفضل الممارسات التي أتاحت المزيد من فرص الحصول على الخدمات المالية لأفراد لم يكونوا يحصلون عليها في السابق.

٣١ - وبدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، وضع البنك الدولي، قاعدة البيانات الدولية للإدماج المالي (Global Findex) للمساعدة على تقييم كيفية تصرف المرأة والرجل في ١٤٨ بلداً، بما في ذلك الفقراء وسكان المناطق الريفية، للادخار والاقتراض، والدفع، واحتواء المخاطر. وكشفت نتائج البحوث أن النظام المالي الرسمي يستبعد أكثر من ١,٣ بليون امرأة في جميع أنحاء العالم، علماً وأن معظمهن مقيمت في البلدان النامية. أما على الصعيد العالمي، فلدى ٤٧ في المائة من النساء و ٥٥ في المائة من الرجال حساب في مؤسسة مالية رسمية. ويزداد عمق الفجوة بين الجنسين عند النظر في البيانات المتعلقة بالعالم النامي، حيث تبلغ هذه النسبة في حالة المرأة ٣٧ في المائة مقابل ٤٦ في المائة في حالة الرجل، بل يزداد اتساع

هذه الفجوة عند النظر في البيانات المتعلقة بالبالغين الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، حيث أن نسبة النساء اللاتي لديهن حساب رسمي أقل بـ ٢٨ في المائة من نسبتها في حالة الرجال. أما على الصعيد الإقليمي، فيبدو أن الفجوة بين الجنسين أكثر اتساعاً في جنوب آسيا، حيث يفيد ٤١ في المائة من الرجال أن لديهم حساباً مقابل ٢٥ في المائة فقط في حالة النساء، مقارنة بـ ٢٧ في المائة و ٢٢ في المائة بالنسبة للرجال والنساء، تبعاً، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٢٣ في المائة و ١٣ في المائة في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا^(١٣).

٣٢ - وتظل هناك تحديات ماثلة أمام تحسين تحقيق الإدماج المالي في المناطق الريفية، وإن كان هذا لا ينفي ما تحقق كذلك من تقدم كبير في هذا الصدد. فالمبادرات التي تركز على الاستثمار في برامج تنمية القدرات المالية الهادفة إلى تحسين المهارات المالية لسكان الأرياف وتعزيز ثقتهم في إدارة شؤونهم المالية بشكل سليم أصبحت أكثر شيوعاً، وأصبح توافر مجموعة بيانات أكثر ثراء وتفصيلاً تقيس في جميع أنحاء العالم حالة تطور حالة القطاع المالي يساهم في تحسين إطلاع صانعي السياسات وأصحاب المصلحة.

٣٣ - وقامت عدة دول أعضاء بتنفيذ مبادرات ومشاريع تركز على التشجيع على إدماج المرأة والرجل من سكان الريف في النظام المالي. ففي البرازيل، على سبيل المثال، ومن خلال البرنامج الوطني للاتمان الزراعي، أصبح بإمكان المرأة والرجل من سكان الريف من الذين يمتلكون مساحات محدودة من الأراضي، الاستفادة من حلول التمويل التفضيلية لشراء عقارات ريفية. وفي باراغواي، والبوسنة والهرسك والسلفادور وكولومبيا والمكسيك تخصص للمرأة الريفية ائتمانات من خلال مبادرات تركز على تعزيز تنمية المناطق الريفية.

جيم - العمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية

٣٤ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٩/٦٦، إلى كفالة تكافؤ الفرص في العمالة المنتجة والحصول على العمل الكريم، والخدمات الاجتماعية وتدابير الحماية أو الضمان الاجتماعي المناسبة، وكذلك إلى إدراج زيادة فرص عمل المرأة الريفية في جميع الاستراتيجيات الدولية والوطنية للتنمية واستراتيجيات القضاء على الفقر. وتمثل اتفاقية العمال المتزليين (الاتفاقية رقم ١٨٩)، التي اعتمدت أثناء الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي الذي عُقد سنة ٢٠١١، خطوة حاسمة إلى الأمام نحو الاعتراف بالعمال المتزليين وتشمين

(١٣) Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper and Dorothe Singer, "Financial inclusion and legal discrimination against women: evidence from developing countries", Policy Research Working Paper No. 6416 (Washington, D.C., World Bank, 2013).

عملهم وتوفير الحماية لهم، علما وأن الأغلبية الساحقة منهم نساء وفتيات من المناطق الريفية. وحتى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، صدّقت على هذه الاتفاقية سبعة بلدان وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٣٥ - وتكتسي العمالة في القطاع الزراعي والعمالة غير الزراعية في الأرياف أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر، وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، إلا أن توفير فرص عمل لائق ومنتج لا يزال يشكل تحدياً في المناطق الريفية التي تغلب عليها في العادة أسواق العمل التي تنتشر فيها العمالة غير الرسمية بدرجة كبيرة، وتنتشر فيها ظاهرة شغل عدة وظائف في نفس الوقت، وترتيبات العمل العرضي، وتشتت القوة العاملة وعدم استقاء المعلومات من الجانبين المتقابلين. وكثيراً ما تكون ظروف العمل الريفية غير لائقة ولا توفر إلا قدراً ضئيلاً من الحماية الاجتماعية. وكثيراً ما لا يتم إنفاذ تشريعات العمل، وما يكون العمال الريفيون هم أقل العمال تنظيمياً وأقلهم تمتعاً بالحماية. وفضلاً عن ذلك، عادة ما يكون الحوار الاجتماعي ضعيفاً جداً^(١٤). وفي هذا السياق، كثيراً ما تكون الخيارات الوحيدة المتاحة أمام المرأة الريفية إما العمل غير المدفوع الأجر، وإما الأعمال الزراعية بأجور غير ثابتة.

٣٦ - ومن الأهمية بمكان إيجاد فرص عمل لائق في القطاعين الزراعي وغير الزراعي في المناطق الريفية توفر للمرأة الريفية دخلاً عادلاً، والأمن في مكان العمل، والحماية الاجتماعية، والظروف الملائمة لتحقيق انعتاقها ليتسنى الحد من الفقر والجوع، وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، بشكل أعم.

٣٧ - ففي صفوف العمال الزراعيين، تتواجد المرأة في فئة العمال الذين يفتقدون إلى المهارات بأعداد تفوق نسبة إجمالي عدد النساء إلى إجمالي عدد الرجال، وكثيراً ما يتم تشغيلها دون عقد رسمي للعمل بصفة مؤقتة أو لأداء أعمال موسمية^(١٥). ورغم أن المرأة تمثل حوالي ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، فإن الزراعة وحدها لا يمكن أن تحل من الفقر في الأرياف^(١٦). ويتيح العمالة خارج المزارع في الأرياف الفرصة للأسر

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، *Decent Rural Employment for Food Security: A Case for Action*، (Rome, 2012).

(١٥) تقرير مقدّم من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، عن حقوق المرأة والحق في الغذاء (A/HRC/22/50).

(١٦) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: المرأة في قطاع الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية (روما، ٢٠١١).

المعيشية لتنويع مصادر دخلها وتأمين أنفسها من الصدمات الاقتصادية والبيئية التي قد تؤثر على الإنتاج الزراعي.

٣٨ - وتركز العديد من المبادرات التي اتخذتها الحكومات على تحسين القدرة الإنتاجية للمرأة الريفية على تنويع مصادر دخلها من خلال توفير التدريب في مجال الأعمال التجارية، وعلى اكتساب مهارات في مجال مباشرة الأعمال الحرة. فعلى سبيل المثال، تروج باراغواي للمبادرات التي تركز على تشجيع النساء على مباشرة الأعمال الحرة. ويتوقع من هذا المشروع الذي كان يشمل في البداية ١ ٥٠٠ امرأة، أن يشمل ٣ ٠٠٠ امرأة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. أما كولومبيا، فقد استثمرت حوالي ٨ ٢٥٨ مليون بيزو بين سنتي ٢٠١١ و ٢٠١٣ لدعم أعمال حرة استفادت منها ٣ ٦٠٠ امرأة. وفي تركيا، وقّعت في عام ٢٠١٢ وزارة شؤون الأسرة والسياسات الاجتماعية، ووزارة الأغذية والزراعة وتربية الماشية، واتحاد الغرف الزراعية التركية بروتوكول تشمل تعاون لتدريب المرأة الريفية على الزراعة وفي مجالات المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والحقوق والحريات الشخصية، وكذلك إقامة تعاون بين المؤسسات.

٣٩ - وفي إسبانيا، ينفذ المعهد الوطني للمرأة مبادرات تحسن فرص وصول المرأة الريفية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير هذه التكنولوجيا خاصة للترويج للسياحة الريفية والمنتجات المحلية، وكذلك لإنشاء شبكات ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وإضافة إلى ذلك، يركز المعهد على تعزيز تشغيل المرأة الريفية التي تواجه صعوبات في العثور على عمل وعلى إدماجها في المجتمع.

٤٠ - ويسر برنامج التنمية الريفية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الذي أطلقته الحكومة البولندية الدعم لتبادل المعارف وأفضل الممارسات ولتدريب مهني لفائدة المرأة والرجل من العاملين في قطاعي الزراعة والحراثة، ولتنويع الأنشطة لتشمل أنشطة غير زراعية، ولإقامة مشاريع بالغة الصغر وتطويرها.

٤١ - ويسرّت حكومة قبرص تشغيل أشخاص غير ناشطين اقتصاديا وعاطلين من الذين يجدون صعوبة بالغة في شق طريقهم إلى سوق العمل والاستمرار فيها، وذلك من خلال مبادرة تقوم فيها الشركات التجارية المشاركة بتوقيع عقد مدته ١٤ شهرا يقضي بأن تتكفل الشركة بدفع ٦٥ في المائة من تكلفة تشغيل الشخص الواحد منهم. ومن أجل تشجيع المواطنين من المناطق الريفية على البحث عن فرص عمل، تُمنح إعانات مالية لتغطية تكاليف السفر. وحتى الآن، تم توقيع ٣٣٠ عقدا، ٢٢ في المائة منها مع نساء في المناطق الريفية.

٤٢ - ومن خلال إجراء تحقيق المساواة للمرأة، توفر أيرلندا تدريباً على المهارات الاجتماعية، ودورات تعليمية وتدريبية لتمكين المرأة الحضرية والريفية من الوصول إلى سوق العمل أو العودة إليه؛ وبالمثل، يقدم في جميع أنحاء البلد حلقات تدريب بشأن المرأة ومباشرة الأعمال الحرة لتشجيع المزيد من النساء على إطلاق مشاريعهن الخاصة وزيادة تقدير البلد للمرأة الأيرلندية المشغلة بعمل حر. وبالمثل، تدعم بوتسوانا مشاركة المرأة المشغلة بعمل حر في المعارض التجارية الدولية حيث إنها تتيح لها الفرصة لتسويق منتجاتها.

٤٣ - وفي نيبال، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال مشروع يركز على الأمن الاقتصادي للعاملات المهاجرات، في معالجة مسألة إعادة إدماج العاملات المهاجرات من خلال الاستخدام المثمر للتحويلات المالية وإنشاء فرص بديلة لكسب العيش. وقد تم تنفيذ هذا المشروع في ثلاث مقاطعات في نيبال واستفادت منه بشكل مباشر ٧٣٦ عاملة مهاجرة وأسرهن بفضل تلقي تدريبات على سبل إقامة المشاريع، بينما استفاد ١ ٥٠٠ شخص من العائدين وأسرهم من دورة توجيهية بشأن الهجرة الآمنة.

دال - العمل غير المدفوع الأجر

٤٤ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٩/٦٦، إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيات التي توفر الوقت والجهد بما يفيد النساء والفتيات بالحد من عبء الأنشطة المنزلية التي يقمن بها، وكذلك لإدراج عمل المرأة غير المدفوع الأجر في الإحصاءات الرسمية.

٤٥ - فالمرأة الريفية تخصص قدراً كبيراً من الوقت للأنشطة غير المدفوعة الأجر المتصلة بإعداد الأغذية وتجهيزها، وجلب المياه والوقود، ورعاية الأطفال والمسنين. ولا يزال معظم هذا العمل خارجاً عن القطاع الرسمي، وهو عادة ما يتم داخل الأسرة بدون مقابل، وما لا يلقي إلى حد بعيد الاعتراف والتقدير الكافي. والوقت الذي تقضيه النساء والفتيات في الأعمال المنزلية يحد من الفرص المتاحة أمامهن للمشاركة بنشاط في القوة العاملة، أو للقيام بأنشطة اقتصادية أو الذهاب إلى المدرسة. وعلاوة على ذلك، فإن ثقل عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يأخذ من وقت المرأة الريفية على حساب الزراعة وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل، مما يؤثر على الاستهلاك والاستثمار والادخار في الأرياف. ونظراً إلى أن الانتقال إلى الوقت الناتج عن الانشغال بالقيام بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، يمثل واحداً من أهم العوامل التي تحول دون حصول المرأة على عمل مدفوع الأجر في المناطق الريفية، يكتسي الاستثمار في الهياكل ذات الصلة وفي التكنولوجيات التي توفر الوقت والجهد أهمية حاسمة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٤٦ - ولهذه الاعتبارات أهمية فائقة نظرا إلى السياق الحالي لتدني الإمدادات من المياه والوقود نتيجة لإزالة الغابات، والتصحر، وتغير المناخ، مما يؤدي إلى زيادة العدد المتوقع من السكان المعرضين لخطر حدوث إجهاد كبير للموارد من المياه ومصادر الطاقة. وتشير البيانات إلى أن هناك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ٤٢ في المائة فقط من الأسر المعيشية الريفية التي تعيش على مسافة ١٥ دقيقة من مصدر مياه شرب، مقابل ٧٤ في المائة في حالة الأسر المعيشية الحضرية^(١٧). وفي المتوسط، تكون هناك في ٦٣ في المائة من الأسر المعيشية الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى امرأة بالغة هي من يتولى مسؤولية البحث عن الماء وجلبه إلى البيت، وهو ما يستغرقها حوالي ساعة يوميا، وتنطبق هذه الحالة أيضا على بنن^(١٧).

٤٧ - فإذا ما أدخلت تحسينات على خدمات المرافق الأساسية، ولا سيما المياه والكهرباء، وإذا ما اقترن ذلك بتوافر طائفة واسعة من تكنولوجيات الطاقة المستدامة والتقنيات المبتكرة الأخرى كمواقد الطهي المحسنة، ونظم تجميع مياه الأمطار، والمطاحن المتسمم أداؤها بالكفاءة، وغير ذلك من معدات تجهيز الأغذية، فإن ذلك قد يوفر على المرأة بعضا من الوقت الذي تنفقه في أداء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. فالأدلة تثبت في باكستان أن لتوفير مصادر مياه على مسافة أقرب من البيوت دخل مباشر في زيادة الوقت المخصص لسوق العمل. وفي جنوب أفريقيا، ساهم مد شبكات الطاقة الكهربائية في الأرياف في زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة بحوالي ٩ في المائة. أما في بنغلاديش، فقد أدى ذلك إلى توفير مزيد من وقت الفراغ للمرأة^(١٨). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يشجع مشروع 'الطاقة الشمسية الشقيقة' (Solar Sister) المرأة على أعمال روح المبادرة، الحرة حيث إنه يمدها بعدة البدء لتشغيل تكنولوجيا توليد الطاقة الشمسية في مجتمعها المحلي من قبيل تركيب المصابيح الشمسية وصيانتها وبيعها. ولا تساعد هذه المبادرة المرأة صاحبة المشروع على مضاعفة دخل أسرتها المعيشية فحسب، وإنما تساهم أيضا في الحد من نفقات أسرتها المعيشية بنسبة ٣٠ في المائة بإحلال الطاقة الشمسية محل الكيروسين. وفي بنن، تستخدم حدائق سوق الطاقة الشمسية التابعة لصندوق الإضاءة الشمسية الكهربائية، نظم ري بالتنقيط تعمل بالطاقة الشمسية من أجل مساعدة المزارعات في المناطق النائية والمناطق الجافة على زراعة محاصيل في موسم الجفاف. وبفضل الري بالتنقيط، وهي من التكنولوجيات الموفرة للجهد التي برهنت على فعاليتها والتي تنقل المياه مباشرة إلى جذور النباتات وتيسر استخدام الأسمدة

(١٧) نساء العالم في عام ٢٠١٠: الاتجاهات والإحصاءات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.XVII.11).

(١٨) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: المساواة بين الجنسين والتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

بشكل بسيط وموحد، يمكن للمزارعين جني عائدات أكبر من مساحات أكبر باستخدام كميات أقل من المياه وببذل جهد أقل.

٤٨ - وفي موزامبيق، وبلاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وبرنامج الأغذية العالمي، نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برنامج الأمم المتحدة المشترك لتعميم مراعاة المسائل البيئية والتكيف مع تغير المناخ الذي قام في سبعة مجتمعات محلية مختلفة بتركيب نظم لتوليد الطاقة المتجددة لتوريد مياه الشرب ومد شبكات الري والربط الكهربائي. وبالإضافة إلى ذلك، تم بناء قدرات لدى أفراد تلك المجتمعات بتدريبهم على عدة مسائل شملت بخاصة صيانة تلك النظم التي تم تركيبها. فبتزويد هذه المجتمعات المحلية المهمشة بمصادر طاقة متجددة ومياه شرب نظيفة متاحة للجميع، شهدت حياة المرأة تحولا أحدثه تحررها من عبء جلب المياه غير المأمونة، الأمر الذي ازدادت معه الفرص المتاحة لها لكسب دخل والانصراف إلى أعمال أخرى. ونظرا للأثر الإيجابي جدا لهذا المشروع، كررت حكومة موزامبيق والصندوق الوطني للطاقة أفضل الممارسات التي اتبعت فيه وعممت هذه المبادرة على مجتمعات ريفية أخرى.

٤٩ - فعمل المرأة والفتاة الريفيات غير المدفوع الأجر كثيرا ما لا يظهر ولا يُلاحظ حيث إنه لا يدرج في الدراسات الاستقصائية المتعلقة باليد العاملة أو في أرقام الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك، فإن الحقائق الناشئة عن أعباء العمل الذي يقومون به تستبعد من البيانات التي يسترشد بها صانعو السياسات. وتمثل دراسات استخدام الوقت التي يسترشد بها صانعو السياسات مصدرا غنيا للبيانات المتعلقة بالأدوار المتباينة للرجل والمرأة من سكان الريف. ففي البرازيل، أجريت لأول مرة دراسة تجريبية عن استخدام الوقت بغرض جمع بيانات يسترشد بها صانعو السياسات وتشجيع الحوار مع المجتمع المدني. وفي كولومبيا، صدر قانون يسلم بضرورة احتساب العمل غير المدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة في المناطق الحضرية والريفية، وذلك بهدف إدراج عملها هذا، ضمن نظام الحسابات الوطنية. ثم إنه، وبدعم من عدة وكالات منها الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضعت وأجرت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسات عن استخدام الوقت^(١٩). والعمل جار الآن في جنوب أفريقيا وزامبيا لإحضاع سلسلة من

(١٩) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠١١)، تقرير الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية للمؤتمر الإحصائي. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي:

.www.eclac.org/publicaciones/xml/5/44745/LCL3378i.pdf

المؤشرات للقياس الكمي تشمل مؤشرات أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وأعمال شد الأزر المضطلع بها في سياق الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٠ - ولزيادة الإلمام بميدان العمل المتعلق بتوريد المياه الذي فيه إجحاف كبير بحق المرأة، تجري منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة عنونها "نوع الجنس والطابع غير الرسمي في سلسلة توريد المياه" من أجل تحديد الاتجاهات القائمة في العمل غير الظاهر وغير المدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة، وتتضمن الدراسة دراسات فردية أجريت في ثلاثة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المنتظر أن تدعم هذه الدراسة جهود الدعوة ذات الصلة خلال السنة الدولية للتعاون في مجال المياه لعام ٢٠١٣ وعمليات أخرى من العمليات المتعلقة بالسياسة العامة.

٥١ - وفي عام ٢٠١٢، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعها وكالات أخرى من الأمم المتحدة وعدة منظمات من منظمات المجتمع المدني إلى قائمة الشركاء في التحالف العالمي من أجل مواعد الطهي النظيفة. وحيث إن الهدف من هذه المبادرة هو تحسين سبل العيش وتمكين المرأة وحماية البيئة، فإنها تساعد بذلك في تعميم استخدام مواعد الطهي النظيفة ومصادر الوقود المستدامة، باعتبارها مبادرة تسلم بأن التعويل على مواعد طهي تفتقد إلى الكفاءة، وعلى وقود مصدره كتلة إحيائية شحيحة يثقل كاهل المرأة على نحو غير متناسب بالمقارنة مع الرجل، ولا سيما في المناطق الريفية. وتسعى هذه المبادرة التي أطلقت في عام ٢٠١٠ للوصول بحلول عام ٢٠٢٠ بعدد الأسر المعيشية التي تعتمد على حلول الطهي النظيفة إلى ١٠٠ مليون أسرة.

هاء - الغذاء والتغذية والأمن الغذائي

٥٢ - قدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢، الذي أُعد بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي تقديرات جديدة عن نقص التغذية استند فيها إلى منهجية منقحة ومحسنة، وتبين أن التقدم المحرز في الحد من الجوع خلال السنوات العشرين الماضية كان أفضل مما كان يُعتقد في السابق. غير أن القضاء على الجوع يظل مع ذلك أحد التحديات العالمية الكبيرة. فالتقديرات الأخيرة التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن حوالي ٨٦٨ مليون شخص حول العالم يعانون من نقص التغذية من حيث السرعات الحرارية المزودة بالطاقة؛ وأن ما يقرب من ٢٦ في المائة من أطفال العالم يعانون من التَّقزُّم وأن بليونين شخص يعانون من حالة نقص أو أكثر في المغذيات الدقيقة. وتبين الأدلة المتاحة عبر البلدان بشأن الحالة التغذوية للأطفال أن متوسط الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية يقل في حالتهم المدخول الغذائي عما عليه في

حالة الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية. ويضاف إلى ذلك أن البيانات الأخيرة التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة تؤكد أن في ٨٢ من أصل ٩٥ بلدا من البلدان النامية التي تتوفر بشأها بيانات، هناك انتشار أكبر لظاهرة نقص وزن المواليد في المناطق الريفية^(٢٠).

٥٣ - ففي البلدان النامية، يقوم الرجل والمرأة من سكان الريف بأدوار مختلفة في ضمان الأمن الغذائي لأسرهم المعيشية ومجتمعهم المحلية. فأدوار المرأة تركز في العادة على زرع وإعداد معظم المحاصيل التي تستمد الأسرة المعيشية منها غذاءها وعلى تربية الماشية الصغيرة، في حين أن الرجال عادة ما يتولون زراعة المحاصيل الموجهة للسوق أساسا. غير أنه بالرغم من أن المرأة في العديد من البلدان النامية هي المنتج الرئيسي للأغذية، فإن الهياكل القانونية والاجتماعية والمعايير الثقافية غير الملائمة أو التمييزية تحول دون امتلاكها للأراضي والموارد الإنتاجية أو وصولها إلى خدمات الإرشاد الزراعي والمساهمة بذلك على نحو كامل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وتشير الأدلة إلى أنه لو كان بإمكان المرأة أن تحصل على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة مع الرجل، لزادت في غلة مزارعها بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، ليرتفع بذلك إجمالي الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بمعدل يتراوح بين نسبة ٢,٥ و ٤ في المائة، ولأمكن بذلك تقليل عدد الجياع في العالم بنسبة ١٢ إلى ١٧ في المائة^(٢١).

٥٤ - وقد أصبح هناك عدد كبير يتزايد باطراد من مبادرات التغذية الوطنية والدولية التي تسلم بالأهمية الحاسمة للأيام الألف الأوائل من عمر الطفل، حيث إن الضرر اللاحق بنمائه بسبب نقص التغذية خلال هذا الإطار الزمني لا يمكن رده. وقد أثبت التقدير المتزايد للأدوار المنوطة بكلا الجنسين في تحقيق النظام الغذائي أهمية أن تكون المرأة هي التي تتصرف في الموارد والإيرادات حيث إن ذلك يعود مباشرة بالنفع على صحة الطفل وتغذيته وتعليمه، وكذلك على الحالة الصحية والغذائية للمرأة نفسها^(٢١).

٥٥ - فكفالة حصول الأطفال الذين هم في سن الدراسة على تغذية جيدة أمر مرهون بالمكاسب التي تُحقَّق في الأيام الألف الحاسمة الممتدة من بداية الحمل حتى بلوغ عامين من العمر. فبرامج التغذية المدرسية لا تساهم في كسر حلقة الجوع فحسب، بل تشجع كذلك الأسر المعيشية الفقيرة على إرسال أطفالها إلى المدرسة. وقد يسر برنامج الأغذية العالمي

(٢٠) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢.

(٢١) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١.

خلال الأعوام الخمسة والأربعين الماضية لبرامج التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم دعماً في شكل وجبات مدرسية شملت في عام ٢٠١٢ وحده، ٢٤,٧ مليون طفل في ٦٠ بلداً^(٢٢).

٥٦ - وفي السياق الحالي للنمو السكاني السريع، يزداد الطلب على السلع الغذائية. وينبغي أن تتوافق زيادة إنتاج الأغذية مع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية المعرضة للإجهاد الشديد من جراء استغلالها المفرط وتدهورها. ثم إن بإمكان التغيرات التي تطرأ على توافر موارد طبيعية بسبب نضوب مورد من الموارد أو تغير في المناخ أن تفرط إلى حد بعيد في الأمن الغذائي، حيث إنها قد تزيد من تضيق القيود على قدرة المرأة على إنتاج محاصيل غذائية وجمعها وإعدادها. وإذا أُريدَ تحويل التنمية الزراعية المستدامة إلى مصدر لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، فلا بد من أن تكون هناك مشاركة فعلية للمرأة. ومما ليس منه بد لضمان الزراعة المستدامة والمنتجة، توافر هياكل أساسية وتكنولوجيا في المتناول في المناطق الريفية، والمساواة في الآن ذاته في فرص وصول صغار المزارعين، نساء كانوا أم رجالاً، إلى الأصول الإنتاجية وسبل تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وبخاصة منها خدمات مصادر الطاقة الحديثة والمستدامة وتدابير التكيف مع تغير المناخ.

٥٧ - وتُقيم منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي علاقة شراكة مع ليبريا تتمثل في البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا للأمن الغذائي والتغذية. وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار هذه المبادرة تعزيز القدرات في مجال تطوير التنظيم والأعمال لفائدة مجموعات المزارعات. وتتيح منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي التدريب في مجالات التسويق، ومعالجة الأغذية والتغذية، إضافة إلى المدخلات الزراعية والتكنولوجيات الموفرة للعمالة. ويتم بعد ذلك ربط التعاونيات النسائية العالية الأداء ببرنامج المشتريات في خدمة التقدم الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي لتمكينها من بيع منتجاتها.

٥٨ - وتؤكد الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الحاجة إلى إعادة تنشيط قطاعات التنمية الزراعية والريفية بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وفي سياق تفاقم تدهور الموارد الطبيعية، يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار الشواغل المتصلة بالموارد والممارسات الزراعية المستدامة. ويخفف تطبيق الممارسات الزراعية الخضراء على مستوى المزارع الصغيرة من حدة بعض الشواغل البيئية ويزيد غلتها بنسبة تتراوح بين

(٢٢) برنامج الأغذية العالمي، صحيفة وقائع (٢٠١٣) "Two minutes to learn about: School Meals". يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp249632.pdf>.

٥٤ و ١٧٩ في المائة^(٢٣). وتحوي العديد من المشاريع التي تقودها امرأة عناصر بيئية قوية، كما يتبين من العديد من المشاريع في جميع أنحاء العالم. ففي كينيا وزمبابوي، تحمي المزارع النباتات الأصلية والطبية ويزرعونها، ويتعهدن برعاية مجتمعات النحل في المناطق القاحلة ويتعلمن كيفية المحافظة عليها أثناء معالجة الأشجار والعسل لبيعه. أما المزارع في فيجي فيطبقن طرائق الزراعة المراعية للبيئة بدعم من الحكومة. وفي بنن، تعتمد النساء المحليات طرائق مستدامة بيئياً لتربية المحار بغرض إعادة توطينه في البحيرات لتوفير سبل عيش مستدامة للمجتمعات المحلية في المستقبل.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - لا تزال النساء في المناطق الريفية محرومات اجتماعياً واقتصادياً لأسباب تعزى في الأساس إلى محدودية فرص حصولهن على الموارد والفرص الاقتصادية، واستبعادهن من عملية صنع القرار والمشاركة السياسية، وتحملهن على نحو غير متناسب لعبء العمل غير المدفوع الأجر. ورغم الاعتراف بأن المرأة الريفية تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة العوامل التي تتسبب في عدم المساواة بين المرأة والرجل في المناطق الريفية، وبينها وبينه في المناطق الحضرية والريفية. وإن ما تقدمه المرأة الريفية من مساهمات في الاقتصادين المحلي والوطني وفي الزراعة والرعي وصيد الأسماك وسبل عيش الأسر المعيشية يحتاج إلى اعتراف كامل به وإعطائه القيمة التي يستحقها، على اعتبار أن هذه المساهمات شروط مسبقة أساسية لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، علاوة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والأشمل عموماً.

٦٠ - وقد اتخذت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تدابير لتحسين حالة المرأة الريفية فيما يتعلق بتوسيع إمكانية حصولها على فرص العمل، وتنظيم المشاريع والتدريب، والمشاركة الاجتماعية، وفرص شغل مناصب قيادية، والخدمات المحلية، والموارد الإنتاجية، والحقوق في الأراضي والتكنولوجيا. كما اتخذت خطوات للاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تتحملها المرأة. ورغم التقدم الكبير المحرز في تحسين حالة النساء في المناطق الريفية، ما زال أغلبهن في مختلف أنحاء العالم يعيش في ظروف صعبة. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات التي تواجهها المرأة في المناطق الريفية قد ازدادت حدة من جراء الآثار المجتمعة المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية، وتقلب

(٢٣) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *The Future Women Want, A Vision of Sustainable Development for All* (2012)

أسعار الطاقة والأغذية، وتغير المناخ، والاستثمارات في الأراضي على نطاق واسع، والافتقار إلى الاستثمار في التنمية الريفية والزراعية، والتغيرات الديمغرافية.

٦١ - وقد أحرز تقدم مهم في العديد من البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجالات الحد من الفقر، وزيادة وصول السكان إلى مصادر محسنة للمياه وزيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي. ومع ذلك، وباستثناءات قليلة فقط، تسجل المرأة الريفية أدنى النتائج فيما يتعلق بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية مقارنة بالمرأة في المناطق الحضرية وبالرجل في المناطق الريفية والحضرية.

٦٢ - وتُشجع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات التالية المقدمة إلى الجمعية العامة لتنظر فيها من أجل معالجة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية:

(أ) تعزيز تنفيذ جميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية وإقرار حقوقها، وبخاصة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) تعزيز بيئات وضع السياسات التي ترمي إلى تحديد أولويات التنمية الريفية والزراعية، علاوة على إدماج وتعميم المنظور الجنساني في السياسات الريفية والزراعية والسياسات الإنمائية؛

(ج) إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الأراضي، وغيرها من الأصول؛

(د) دعم المزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء في إطار زراعة الكفاف، بوسائل منها تسهيل حصولهن على خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات المالية، والمدخلات الزراعية، والمياه، والصرف الصحي، والري، والنفاد إلى الأسواق والتقنيات المبتكرة؛

(هـ) تعميم اعتبارات المنظور الجنساني في حوكمة الموارد الطبيعية، بما يزيد مشاركة المرأة وتأثيرها في إدارة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية من أجل تحسين فهم ومعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية وحوكمتها؛

(و) ضمان وتحسين المساواة في الحصول على فرص العمل اللائق في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، ودعم وتعزيز الفرص في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، والمؤسسات الاجتماعية المستدامة، والتعاونيات؛ واتخاذ تدابير ملموسة لتحسين

مهارات المرأة الريفية وإنتاجيتها، وتمكينها من المزيد من فرص العمل عن طريق التعليم والتدريب التقنيين والزراعيين والمهنيين؛

(ز) نقص عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تتحمله المرأة الريفية من خلال دعم الوصول المحسن إلى البنية التحتية والخدمات والتكنولوجيات الموفرة للوقت والعمالة؛

(ح) إعطاء قيمة للدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة الريفية، بما في ذلك المرأة من بنات الشعوب الأصلية، ولمساهمتها في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظها واستعمالها بشكل مستدام لما فيه منفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة كمساهمة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتقديم دعم في هذا المنحى؛

(ط) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على جمع البيانات المبوبة على أساس الجنس، وتحليلها ونشرها، بما في ذلك البيانات الخاصة باستعمال الوقت، والإحصاءات الجنسانية في المناطق الريفية، بحيث تكون أساساً يستفيد منه واضعو السياسات والجهات المعنية ذات الصلة في تصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات في المناطق الريفية؛

(ي) ضمان أن تأخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة تمكين المرأة الريفية بعين الاعتبار.